

**السؤال الثالث**

**الأجـرآت**

## اجراءات البحث

### قام الباحث بالأجراءات التالية :

**أولا :** قام الباحث بعد تحديد المشكلة وصياغة أهداف البحث بتجسيم المعلومات النظرية عن بعض مظاهر التربية الرياضية التي يري الباحث - طبقا لمعلوماته الدينية وخبرته في المجال الرياضي - أنها لا تتماشى أولا تتفق وأحكام الشريعة الاسلامية وآدابها .

واستخدم المنهج الوصفي وأدواته المختلفة من ملاحظة ومقابلة شخصية واستفتاء ، لمسح وحصر تلك المظاهر عليا .

وقد استخدم الباحث الملاحظة البسيطة للوقوف على ما يحدث شواقعيا بالملاعب الرياضية سواء في مجال الاشراف الرياضي والتدريب والمنافسات أو ما يتم اذاعته وعرضه بوسائل الاعلام المختلفة ، وقام بتدوين ملاحظاته وتحليلها .

واستخدم كذلك المقابلة الشخصية غير المقننة مع بعض الخبراء العاملين بالمجال الرياضي للتعرف على ما يحدث فعلا من مواقف وأحداث رياضية بالمجال ، وقام بتدوين ما أسفرت عنه تلك المقابلات وتحليلها .

**ثانيا :** على ضوء المعلومات النظرية المتجمعة ، والمعلومات التي أمكن الحصول عليها بالملاحظة والمقابلات غير المقننة ، تمكن الباحث من تحديد خمسة عشر تخصصا رياضيا ، تم تصميم استفتاء خاص بكل تخصص منها لمعرفة ما يحدث فعلا بصورة أدق في تلك التخصصات من أحداث ومواقف عن طريق الخبراء في هذا التخصص .

وهذه التخصصات الرياضية هي :

ألعاب القوى - الرماية - السباحة - الملاكمة - المصارعة - كمال الأجسام - كرة القدم - الجيماز - العروض الرياضية - كرة السلة - تنس الطاولة - الاشراف الرياضى - الاذاعة - التلفزيون - الراهنات فى سباق الخيل .

وقد بلغ عدد الخبراء فى كل التخصصات خمسة وأربعون من الجنسين ( أربعون رجلا ، وخمس سيدات ) بواقع ثلاث خبراء فى كل تخصص .

وقد تم تحديد الشروط الواجب توافرها فى الخبراء ، وفقا لطبيعة كل تخصص، وهذه الشروط هي :

أ - بالنسبة للأنشطة الرياضية : ألعاب القوى - الرماية - السباحة - الملاكمة - المصارعة - كمال الاجسام - كرة القدم - الجيماز - كرة السلة - تنس الطاولة ، تحددت عدة شروط يتم اختيار الخبير الذى يتوفر فيه شرط واحد منها :

- ١- حاصلًا على الماجستير أو الدكتوراه فى هذا التخصص .
- ٢- حكما دوليا أو فى مستوى الدرجة الأولى .
- ٣- مدربا للفريق القومى أو مدربا لاحدى فرق الدرجة الاولى .
- ٤- له نشاط فنى أو ادارى باتحاد اللعبة .

ب- بالنسبة للاشراف الرياضى فقد تحددت الشروط التالية :

- ١- حاصلًا على بكالوريوس التربية الرياضية .
- ٢- عاملا فى مجال الاشراف الرياضى بالجامعة .
- ٣- الا تقل سنوات الخبرة فى هذا العمل عن عشر سنوات .

### جـ- بالنسبة للاذاعة والتلفزيون :

١- أن يكون من العاملين في البرامج الرياضية أو ممن عملوا بها ثم تولوا مسؤوليات قيادية في الاذاعة أو التلفزيون .

٢- الا تقل سنوات الخبرة في العمل بالبرامج الرياضية عن عشر سنوات .

### د- العروض الرياضية :

١- أن يكون عضوا في هيئة التدريس بقسم التمرينات والجهاز بالجامعة .  
٢- أن يكون ممن قاموا بتصميم وتنفيذ عرضا من العروض الرياضية داخل مصر أو خارجها .

### هـ- المراهنات في سباق الخيل :

١- أن يكون من العاملين في ادارة المراهنات . وهي إحدى ادارات المجلس الأعلى للشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية .

وقد تم تسجيل أسماء الخبراء في كل تخصص وكذلك البيانات الشخصية لهم . ( مرفق رقم ( ٣ ) ) .

### وصف الاستفتاءات الرياضية :

تم صياغة الاستفتاءات الرياضية بصورة مفيدة مفتوحة ، حيث يتم الاجابة على المواقف التي يتضمنها كل استفتاء بوضع علامة ( ✓ ) اذا ما كان الموقف المكتوب يحدث فعلا بهذه الصورة ، وبوضع علامة ( x ) اذا لم يكن يحدث فعلا بهذه الصورة ، وفي هذه الحالة الأخيرة يقوم كل خبير من الخبراء ، بكتابة تصحيح للموقف حتى يأتي موافقا لما يحدث فعلا في الواقع .

وقد تم كتابة الهدف من الاستفتاء ، والتعليقات الخاصة بالاجابة في صدر كل استفتاء ، حتى يتمكن الخبير من معرفة المطلوب منه بسهولة ، وكذلك تتضمن صدر الاستفتاء البيانات الشخصية المطلوبة ، وتم توزيع هذه الاستفتاءات واستلامها بالييد وبالمرقات صورة من هذه الاستفتاءات ( مرفق رقم ( ٤ ) ) .

وقد بلغ عدد المواقف التي تتضمنها الاستفتاءات الرياضية ، مائة واحد عشر موقفاً ، وكان توزيع هذه المواقف على التخصصات المختلفة كما يلي :

١ - ألعاب القوى	ستة عشر موقفاً
٢ - الرماية	ست مواقف
٣ - السباحة	احدى وعشرون موقفاً
٤ - الملاكمة	ثلاث مواقف
٥ - المصارعة	ثلاث مواقف
٦ - كمال الأجسام	ثلاث مواقف
٧ - الراديو	ثلاث مواقف
٨ - التليفزيون	خمسة مواقف
٩ - سباق الخيل	ثلاث مواقف
١٠ - عروض رياضية	ست مواقف
١١ - كرة السلة	خمسة عشر موقفاً
١٢ - كرة القدم	سبع مواقف ، الى جانب استمارة منفصلة عن طريقة المراهنات
١٣ - الاشراف الرياضى	ثلاث مواقف
١٤ - الجباز	خمسة عشر موقفاً
١٥ - تنس الطاولة	موقفان

**ثالثا :** على ضوء مسح وحصر ما يحدث من مظاهر رياضية ، في التخصصات المختلفة عن طريق الاستفتاءات ، تمكن الباحث من تصنيفها الى المواقف التالية :

- ١- مواقف تتعلق ببعض النصوص القانونية الخاصة بالزى الرياضى ووزن اللاعبين عرارة .
- ٢- مواقف تتعلق بطبيعة بعض الانشطة الرياضية ، مثل الملاكمة ، وكمال الاجسام ، وبعض مسابقات الرمايية .
- ٣- مواقف تتعلق بالهواية والاحتراف .
- ٤- مواقف تتعلق بالمراهنات والجوائز .
- ٥- مواقف تتعلق بالمرأة في المجال الرياضى من حيث الاختلاط ، والسفر للتمثيل الرياضى .
- ٦- مواقف تتعلق بالممارسة الرياضية واللقاءات الدولية بين المسلمين وغير المسلمين .
- ٧- مواقف تتعلق باستخدام الصاحبة الموسيقية والغنائية للأنشطة الرياضيه .
- ٨- مواقف تتعلق بالاعلام الرياضى بالصوت والصورة بوسائل الاعلام .
- ٩- مواقف تتعلق بأداء بعض العبادات الاسلاميه أثناء الممارسة الرياضيه .

**رابعا :** بعد حصر المواقف التي تحدث في المجال الرياضى ، تمكن الباحث من تصنيف هذه المواقف وتحديد لها في عناصر أساسية ( قضايا ) تمثل المكونات الأساسية للاستفتاء الخاص باستطلاع رأى علماء المسلمين .

### وصف استفتاء علماء المسلمين :

- أ - الهدف : تمثل الهدف من الاستفتاء في محاولة الحصول على حكم الشرع الاسلامى ، في القضايا المطروحة للاستفتاء عليها من خلال رأى علماء المسلمين .

ب- قضايا الاستفتاء : تضمن الاستفتاء ثلاثة عشر قضية ، يمثلها اثنان وتسعون موقفا ، وكان توزيع هذه المواقف على القضايا كما يلي :

ثمان مواقف	١ - قضية حدود العمرة
موقف واحد	٢ - قضية لطم الوجه
أربع مواقف	٣ - قضية الصيد
أربع مواقف	٤ - قضية الهواية والاحتراف
ثلاث مواقف	٥ - قضية المراهنات
ستة وعشرون موقفا	٦ - قضية الاختلاط
موقفان	٧ - قضية الاشراف الرياضى
أربع مواقف	٨ - قضية سفر المرأة للتمثيل الرياضى
أربعة عشر موقفا	٩ - قضية المشاركة الرياضية مع غير المسلمين
ثلاث مواقف	١٠ - قضية المصاحبة الموسيقية والغنائية للأنشطة الرياضية
ثمانية عشر موقفا	١١ - قضية الاعلام الرياضى
ثلاث مواقف	١٢ - قضية الجوائز
موقفان	١٣ - قضية أداء بعض العبادات

وقد تم صياغة المواقف التى يتضمنها الاستفتاء بصورة واقعية كما لو كانت حادثة بالفعل من أفراد فى المجال الرياضى ، وأرسلوا بها يطلبون رأى الشرع فيها ، حتى يتحقق الجو الواقعى المناسب لعلماء المسلمين عند الافتاء فى هذه المواقف .

وقد وقع الاستفتاء في تصح وعشرين صفحة ، بالإضافة الى صفحات العنـوان ،  
والمقدمة ، والبيانات الشخصية ، والتعليقات ، ( مرفق رقم ( ٥ ) )

#### جـ - ترتيب مواقف الاستفتاء :

تم وضع مواقف كل قضية من قضايا الاستفتاء في صورة متتابعة ،  
ما أمكن ، بحيث تكون مواقف القضية الأولى جميعها أولاً ، ثم  
مواقف القضية الثانية . . . وهكذا ، وذلك تسهيلاً على القائمين  
بالافتاء ، حيث يتم التعامل مع مواقف تمس قضية واحدة ،  
خاصة وأن الأمر قد يتطلب الرجوع الى المراجع ، فيكون الرجوع  
اليها في القضية الواحدة بمواقفها المختلفة أسهل ، وفي ذلك  
توفير لجهد ووقت القائم بالفتوى .

#### د - تحديد نوع الاستجابات :

هناك نوعين من الأسئلة في الاستفتاءات : نوع مقيد ( مغلق )  
وتكون الاجابة فيه محددة بكلمة ، أو بوضع علامة معينة . ونوع  
غير مقيد ، وفيه تكون للمفحوص حرية التعبير عند الاجابة ،  
ولكل نوع مزاياه وعيوبه ، وقد يجمع باحث بين النوعين —  
الاسئلة في استمارته حتى يستفيد من مزاياها .

ولما كانت طبيعة الدراسة التي يقوم بها الباحث تتمثل في  
محاولة معرفة الحكم الشرعي في مواقف كل قضية من قضايا  
البحث ، وأيضاً في ضرورة معرفة ما وراء الحكم الشرعي من أدلة  
شرعية ، وكذلك لمحاولة الاستفادة من القائمين بالفتوى  
وأرائهم ، في كل موقف ، باعطائهم الفرصة لكتابة ما يعن لهم  
من أفكار وآراء تجاوباً مع المواقف ، فقد تم الجمع بين النوعين ،  
حيث يتم الاجابة على المواقف باستجابة محددة من بين خمس  
استجابات بوضع علامة ( ✓ ) أسفل الحكم التكليفي الذي  
يتناسب والموقف ، ثم كتابة ما يعن له من أفكار وآراء في المساحة  
المخصصة لذلك أسفل كل موقف .

### هـ - مقياس التقدير : Rating Scale

وقد استعرض الباحث الأحكام التكليفية في كتب أصول الفقه فوجد أنها خمسة أحكام ، هي : الواجب - المندوب - المباح - المكروه - الحرام . فالواجب والمندوب مطلوب فعلهما ، والمباح يكون المكلف فيه مخيراً بين الترك والفعل ، والمكروه والحرام مطلوب المكلف فعلهما ، ووجد أن الحنفية ، قد قسموا الحكم التكليفي الى سبعة أحكام ، هي : الفرض - الواجب - المندوب - المكروه تنزيهاً - المكروه تحريماً - الحرام ، فالمطلوب فعله هو الفرض والواجب والمندوب ، والمطلوب الكف عنه هو المكروه تنزيهاً وتحريماً والحرام ، ووجد كذلك تقسيماً ثلاثياً للأحكام التكليفية بصورة عامة ، وهو :  
الحلال - المباح - الحرام .

وكل هذه التقسيمات تتدرج من الحلال الى الحرام ، بحيث يمثل الطرف الأول لمقياس التقدير ، أقصى درجات الحلال ، والطرف الآخر أقصى درجات الحرام .  
وبالتالي فقد أصبح لدى الباحث ثلاثة أنواع من مقياس التقدير : الأول خماسي ، والثاني سباعي ، والثالث ثلاثي .

ولما كانت مواقف الاستفتاء لا يتوقع الباحث أن تكون الأحكام التكليفية : الفرض والواجب والمندوب مناسبة لها فقد اختار حكماً تكليفاً يدل على طلب الفعل وهو الحلال ، والذي يتضمن داخله الأحكام السابقة ، ثم اختار المباح حكماً تكليفاً يليه في الدرجة ، ثم وجد أن تقسيم المكروه عند الحنفية يعتبر أنسب في التسلسل بالحكم على القضايا ، فأخذ بتقسيم الحنفية للمكروه الى مكروه تنزيهاً ومكروه تحريماً ، لأن المكروه تنزيهاً يمكن أن يأخذ به الباحث بعد المباح مباشرة لانه لا عقوبة ( لا أثم ) في فعله ، ثم يليه في الدرجة المكروه تحريماً فالحرام .

وعلى ذلك فقد استفاد الباحث من تقسيم الحنفية مع تقسيم الفقهاء ، وحسب مقياس التقدير الخماسي مقياسا مناسباً للاستفتاء ، وهذا المقياس متدرج من الحلال الى الحرام كما يلي :

حلال - مباح - مكروه تنزيهاً - مكروه تحريماً - حرام

وبذلك توفر للاستفتاء مقياس تقدير متدرج مناسب ، يمكن للقائم بالافتاء أن يضع علامة أسفل الحكم التكليفي الذي ينطبق على الموقف ، وبالتالي يمكن احتساب درجة كل موقف عند التصحيح بسهولة ، وأيضاً توفر للاستفتاء امكانية الاستفادة من الأسئلة غير المقيدة ( المفتوحة ) بتخصيص المساحة الخالية أسفل كل موقف لأراء وأفكار القائم بالفتوى حتى يتبين للباحث ما وراء الحكم الشرعي من أسباب ومبررات .

و - صدق الاستفتاء :

تضمن الاستفتاء ثلاثة عشر قضية ، يمثلها اثنان وتسعون موقفاً ، ولتحقيق صدق هذه المواقف ، قد لجأ الباحث الى الصدق المنطقي ، كوسيلة مناسبة لتحقيق الصدق في مثل هذه الحالات ، التي لا يمكن للباحث فيها من استخدام طرق أخرى أفضل لتحقيق الصدق .

وقد اعتبر الباحث المواقف التي تضمنتها الاستفتاءات الرياضية في التخصصات المختلفة والتي اتفق عليها الخبراء المتخصصون ، كما جاءت في الاستفتاءات أو بعد تصحيحها مواقف صادقة ، لاتفاق المحلفين على وقوعها في المجال الرياضي كما هي .

وبالتالى فان المواقف التى تضمنها استفتاء علماء المسلمين قد تحقق لها الصدق المنطقى عن طريق تقديرات أو أحكام الخبراء المتخصصون وفقا لتخصصاتهم المختلفة.

الا أنه يجدر الاشارة الى أن هناك بالاستفتاء بعض المواقف التى اصطنعها الباحث للاستفادة من الاجابة عليها فى نتائج دراسته وتوصياته ، وهذه المواقف لاتحدث فى المجال الرياضى بهذه الصورة الواردة بالاستفتاء لانها ليس لها أساس من الواقع ، وقد بلغ عدد هذه المواقف أربعة مواقف ، وتحمل أرقاما متسلسلة بالاستفتاء هى رقم ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ وكلها فى حدود العورات بين الجنس الواحد الرجال مع الرجال ، والنساء مع النساء .

وكذلك للتحقق من صدق استجابات القائم بالافتاء قد استخدم الباحث طريقة أسئلة المراجعة Checking Question ، والتى " يقصد بها التثبت من صحة اجابة المبحوث وصدقه فى اعطاء البيانات " (١) ، بأن اختار عشرة أزواج من المواقف التى يتضمنها الاستفتاء بحيث يكون الحكم التكليفى الذى ينطبق على أحد المواقف فى الزوج ينطبق على الموقف الآخر فى نفس الزوج ، وذلك لتشابه هذه المواقف أو لأنها متكررة .

وقد تم اختيار هذه المواقف المتشابهة أو المتكررة بحيث تكون متباعدة ومتناشرة وهذه الأزواج المتشابهة أو المتكررة هى :

الزوج الأول	يتضمن الموقف رقم ( ١ )	والموقف رقم ( ٢٢ )
الزوج الثانى	يتضمن الموقف رقم ( ١٢ )	والموقف رقم ( ٢٠ )
الزوج الثالث	يتضمن الموقف رقم ( ٢٤ )	والموقف رقم ( ٣٣ )
الزوج الرابع	يتضمن الموقف رقم ( ٢٦ )	والموقف رقم ( ٣١ )
الزوج الخامس	يتضمن الموقف رقم ( ٢١ )	والموقف رقم ( ٢٣ )
الزوج السادس	يتضمن الموقف رقم ( ٣ )	والموقف رقم ( ٣٢ )

(١) عبد الباسط محمد حسن . أصول البحث الاجتماعى ( الطبعة الثالثة ، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧١ م ) ، ص ٤٨٦ .

- الزوج السابع يتضمن الموقف رقم (٤٨) والموقف رقم (٥٠) .
- الزوج الثامن يتضمن الموقف رقم (١٩) والموقف رقم (٨٧) .
- الزوج التاسع يتضمن الموقف رقم (٧٨) والموقف رقم (٨٤) .
- الزوج العاشر يتضمن الموقف رقم (٧٩) والموقف رقم (٨٥) .

وقد تم صياغة التعليمات بصورة دقيقة وواضحة ، بحيث يتمكن القائم بالافتاء من معرفة كيفية التعامل مع مواقف الاستفتاء بسهولة ويسر في كل الحالات فلا يجسد حاجة الى الرجوع للباحث للاستفسار منه عن كيفية التصرف في هذا الموقف أو ذاك . وهذه التعليمات تحقق الموضوعية للاستفتاء عند الاجابة ، وكذلك مقياس التقدير يحقق هذه الموضوعية عند التصحيح مع اختلاف المصححين ، ووضع الباحث صفحة التعليمات قبل المواقف مباشرة لا يفصلها صفحة أخرى حتى يتحقق الهدف منها وقد خصص الباحث صفحة في نهاية الاستفتاء ، يمكن للقائم بالافتاء من علماء المسلمين كتابة ملاحظاته على الاستفتاء بصورة عامة ، أو تسجيل ما يراه من اقتراحات وتوجيهات مفيدة للباحث ، وجاء في تعليمات الاستفتاء ما يشير الى ذلك ويعدد اعداد استمارة الاستفتاء على الصورة السابق وصفها ، لم يتبق لهذه الاستمارة الا تجربتها ، حتى تكون صالحة للتطبيق ، وهو ما سيتم عرضه في فصل قائم بذاته خاص بالتجربة الاستطلاعية .

وقد تم تصميم استمارة أخرى خاصة بموضوع المراهنات في كرة القدم ، وذلك لمعرفة الحكم الشرعي فيها ، ( مرفق رقم (٦) ) وقد جعلها الباحث منفصلة عن الاستفتاء الأساسي لأن نظام المراهنات في كرة القدم غير معمول به في العالم الاسلامي ، ولكن لأن هناك بعض الآراء التي تنادى بالأخذ به ، فقد رأى الباحث أن يتعرف على موقف الشريعة الاسلامية منه ، وقد قام الباحث بتصميم الاستمارة وتحقيق الصدق المنطقي لها عن طريق أحد الخبراء في ميدان كرة القدم ، وتم عرضها كذلك مع الاستفتاء على عدد من علماء المسلمين في التجربة الاستطلاعية للتعرف على مدى صلاحيتها .

ونتيجة لذكر المنهج الفقهي لأول مرة في الدراسات الرياضية الاسلامية فسسى هذا البحث فانه كان من الضروري التعريف بهذا المنهج ، حتى يتمكن الباحثون فى المجال الرياضى من استخدامه فى دراستهم بعد ذلك .

### أولا : تعريف المنهج الفقهي :

المنهج الفقهي ، مصطلح يتركب من كلمتين ، منهج ، وقهى ، وكلمة منهج معناها فى اللغة " الطريق الواضح " (١) ، والقهى لغة هو الفهم العميق النافذ الذى يتعرف غايات الأقوال والأفعال . . . ومعناها فسسى الاصطلاح العلماء الشرعيين لا يخرج عن هذا وان كان يخص عمومهم ، فهو العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية ، (٢) .

ومن هذا يمكن تعريف المنهج الفقهي بأنه ، الطريق الواضح للعلم بالأحكام الشرعية العلمية من أدلتها التفصيلية ، .

### خطوات المنهج الفقهي ومصادره :

" ثبت بالاستقراء أن الأدلة الشرعية التى تستفاد منها الأحكام العملية ترجع الى أربعة : القرآن والسنة والاجماع والقياس ، وهذه الأدلة الأربعة أتفق جمهور المسلمين على الاستدلال بها ، وانتقوا أيضا على أنها مرتبة فسسى الاستدلال بها هذا الترتيب : القرآن ، فالسنة ، فالاجماع ، فالقياس . أى أنه اذا عرضت واقعة ، نظرنا أولا فى القرآن ، فان وجد فيه حكما أمضى ، وان لم يوجد فيه حكما ، نظر فى السنة ، فان وجد فيها حكما أمضى ، وان لم يوجد فيها نظر هل أجمع المجتهدون فى عصر من العصور على حكم فيها ، فان وجد أمضى ، وان لم يوجد اجتهد فى الوصول الى حكمها بقياسها على ماورد النص بحكمه . " (٣)

(١) ابن منظور . لسان العرب . ( دار المعارف بمصر ، لاتاريخ ) ، العدد (٥٠) ، ص ٤٥٥٤ .

(٢) محمد أبوزهرة . مرجع سبق ذكره ، ص ٥ .

(٣) عبد الوهاب خلاف . مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

فالمصادر التي يجب أن يلجأ إليها الباحث الذي يستخدم المنهج القهسي في الدراسات الاسلامية الرياضية هي : القرآن والسنة والاجماع والقياسه والخطوات التي يجب اتباعها وفقا لهذا المنهج هي البحث عن الحكم الشرعي في قضية من القضايا أو واقعة من الوقائع الرياضية في القرآن أولا فان لم يجد يبحث في السنة فان لم يجد ينظر فيما أجمع عليه المجتهدون في عصر من العصور على حكم فيها • فان لم يجد اجتهد في الوصول الى حكمها بقياسها على ماورد النص بحكمه •

" وتوجد أدلة أخرى عدا هذه الأدلة الأربعة لم يتفق جمهور المسلمين على الاستدلال بها • بل منهم من استدل بها على الحكم الشرعي • ومنهم من أنكر الاستدلال بها • وأشهر هذه الأدلة المختلفة في الاستدلال بها ستة : الاستحسان والصلحة المرسله • والاستصحاب • والعرف • وبذهب الصحابي • وشرع من قبلنا • فجملة الأدلة الشرعية عشرة : أربعة متفق من جمهور المسلمين على الاستدلال بها • وستة مختلف في الاستدلال بها • • • • • (١) •

ويرى الباحث أن تتبع آراء القهاء في مسألة أو قضية من القضايا أو واقعة من الوقائع للعلم بالحكم الشرعي فيها سواء كان ذلك بالرجوع الى آرائهم المدونة في مراجعهم أو باستطلاع آرائهم عمليا عن طريق الاستفتاءات أو المقابلات الشخصية إنما يقع في إطار المنهج القهسي •

(١) عمد الوهاب خلاف • المرجع السابق • ص ٢٢ •